

نصار: في السجون ٣٢٠ محكوماً و٤٤٤ موقوفاً

متهمون بجنايات لا يجوز تخفيض عقوباتهم الى اقل من ٣ سنوات اشغال شاقة.

وبرر القاضي نصار حالات وطلبات اخلاء السبيل، وقال ان القضاء لا يقيد حرية المواطنين جزافاً، انما لاسباب جوهرية وخطيرة خدمة للعدالة والمجتمع، وختم موضحاً ان الدعاوى التي كانت مقررة خلال اشهر شباط، اذار ونيسان الماضية سيبدأ النظر فيها بعد انتهاء العطلة القضائية وسنبلغ اصحاب العلاقة لحضور الجلسات.

اللواء قريطم لم يدل بأي تصريح

جاءنا الاتي: ذكرت بعض الصحف والاذاعات بان اللواء هشام قريطم رئيس لجنة تقصي الحقائق عن المخطوفين والمفقودين قد ادلى الى احدى وكالات الانباء المحلية بتصريح صحفي متعلق باعمال اللجنة. ان هذا الخبر المنسوب اليه عار عن الصحة جملة وتفصيلاً. لذلك اقتضى التنويه.

أكد رئيس مجلس القضاء الاعلى امين نصار، ان مناهيات المحاكم والنيابات العامة مستمرة في جميع المناطق اللبنانية خلال فصل الصيف، وكشف ان عدد السجناء هو ٧٦٤ سجيناً (٣٢٠ محكوماً، ٢٤٠ موقوفاً منذ اقل من سنة و ٢٠٠ موقوف منذ اكثر من سنة).

وقال القاضي نصار في حديث صحافي ان ابواب قصر العدل لم تغلق حتى عندما كانت القذائف تتساقط، وقد ابدى الجسم القضائي تجاوباً رغم المخاطر والظروف الامنية الصعبة.

وحول المناوبات ابان العطلة القضائية (الحالية) قال: امنا مناوبات في جميع المحاكم والنيابات العامة والاستنطاق، وفي جميع انواع القضايا، وقد اختصرنا العطلة القضائية بناء لاقتراح وزير العدل وبالتنسيق مع نقابة المحامين، وسنبدأ السنة القضائية الجديدة في اول ايلول بدلاً من اول تشرين (كما هي العادة).

ورداً على سؤال قال: ان القضايا التي تنظرها المحاكم حالياً هي الدعاوى المستعجلة والجنح المشهودة والنظر بطلبات اخلاء السبيل وقضايا النفوس لا سيما حصر الارث والنفقة، وكل قضية جزائية او مدنية او تجارية نرى استنساباً انه ينطبق عليها طابع العجلة. اما النيابات العامة والاستنطاق فالعمل مستمر فيها وشامل.

وعن عدد الموقوفين قال انه ٧٦٤ سجيناً في جميع سجون لبنان، ينقسمون الى ٣ فئات: ٣٢٠ محكوماً ينفذون محكومياتهم، ٢٤٠ موقوفاً منذ اقل من سنة وهم الذين قبض عليهم بجرائم وبموجب مذكرات توقيف، و ٢٠٠ موقوف منذ اكثر من سنة بينهم من هم